



علي هامش خضوع دولة التشيك للجولة الرابعة
من آلية الاستعراض الدوري الشامل

التحديات الأساسية التي تعترض
أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية التشيك



التحديات الأساسية التي تعترض أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية التشيك

“ورقة عمل”

علي هامش خضوع دولة التشيك للجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل

تخضع جمهورية التشيك للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة 42، حيث استعرضت جمهورية التشيك تقريرها في 23 يناير 2022 بينما اعتمد هذا التقرير في 27 يناير من ذات الشهر، وتماشيا مع الواقع الجديد المتمثل في شغل جمهورية التشيك لعضوية مجلس حقوق الإنسان ابتداءً من 10 مايو 2022، وتعيين الممثل الدائم لجمهورية التشيك للأمم المتحدة فاستسلاف باليك رئيسًا لمجلس حقوق الإنسان، فإنه من الأهمية بمكان التركيز علي أوضاع حقوق الإنسان في جمهورية التشيك وتقييم التزاماتها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وفي إطار التعهدات الطوعية التي قدمتها جمهورية التشيك إبان ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، والتي تمثل فرصة أخرى لمعرفة الي مدي تحرز هذه الدولة تقدمًا فيما يخص النهوض بأوضاع حقوق الإنسان لديها والشواغل والتحديات التي تعترض الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان

تنتهز مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان فرصة خضوع جمهورية التشيك للجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل لتقديم ورقة عمل بخصوص التحديات الأساسية التي تعترض أوضاع حقوق الإنسان في هذه الدولة، **وعلي وجه التحديد التركيز علي مدي تعاون دولة التشيك مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلي الاتساق بين التشريعات الوطنية مع مبادئ واحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتحديات التي تعوق انشاء مؤسسة وطنية تتمثل لمبادئ باريس، بالإضافة إلي قضية إيواء الإرهابيين والمنظمات المزعوم صلتها بالإرهاب بما في ذلك المنظمات الدعوية التي تشكل غطاءً لأنشطة جماعة الإخوان المسلمين، وضرورة تقييد وجود هذه المنظمات والأشخاص وتحركاتهم ومراقبة مصادر تمويلها للحد من نفوذها، وحقوق الأقليات وخطابات الكراهية في جمهورية التشيك، وأخيرًا الخروج بتوصيات من أجل دمجها في توصيات الدورة الرابعة لجمهورية التشيك.**

المحور الأول: التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

تحظى جمهورية التشيك بعلاقة تعاونية إلى حد ما مع بعض الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل ولجان المعاهدات بينما علاقات محدودة مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. ومجلس حقوق الإنسان كما سيُبين في الآتي:

1. مجلس حقوق الإنسان

أُنتخبت جمهورية التشيك أربع مرات لشغل عضوية مجلس حقوق الإنسان كان آخرها في 10 مايو 2022 لتحل محل الاتحاد الروسي التي غلقت عضويته وتبعه انسحاب من مجلس حقوق الإنسان في أبريل 2022، وخلال عضويتها في المجلس قامت جمهورية التشيك برعاية القرارات الموضوعية المتعلقة بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في الشؤون السياسية والعامة؛ العمل على وقف تطبيق عقوبة الإعدام. وبشكل عام اثناء عضويتها في مجلس حقوق الإنسان شاركت في 10% من حلقات النقاش والمناقشات العامة والحوارات التفاعلية (الشكل رقم 1). وغالبًا ما صوتت لصالح القرارات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية أو انضمت لتوافق الآراء بشأنها حال لم يكن هناك تصويت. بجانب ذلك صوتت أيضا لصالح القرارات الموضوعية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وانضمت أيضا لتوافق الآراء بشأنها متي كان هناك تصويت، يستثني من التصويت لصالح القرارات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تلك القرارات المتعلقة بآثار الديون الخارجية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقرارات حركة عدم الانحياز بشأن الإجراءات القسرية أحادية الجانب، كما امتنعت التشيك عن التصويت على قرار المجموعة الأفريقية بشأن عدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع.

الشكل رقم (1)

مشاركة التشيك في الحوارات التفاعلية وحلقات النقاش والمناقشات العامة لمجلس حقوق الإنسان

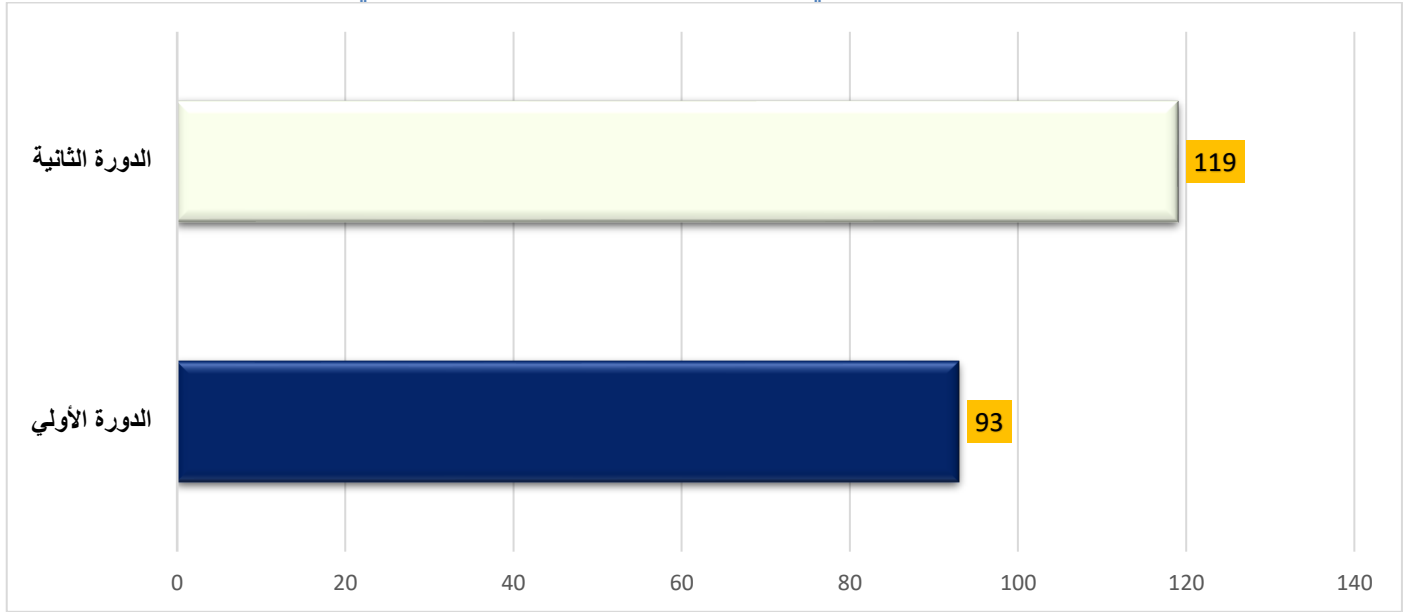


2. الاستعراض الدوري الشامل

تعترف جمهورية التشيك بالدور الحيوي والهام التي تلعبه آلية الاستعراض الدوري الشامل في النهوض بأوضاع حقوق الإنسان، وقد شاركت في مراجعة 93 دولة خلال الدورة الأولى للاستعراض، ونحو 119 دولة خلال الدورة الثانية للاستعراض من خلال القاء البيانات الشفوية (الشكل رقم 2)¹، وبحلول 23 يناير 2023 ستكون جمهورية التشيك قد خضعت للمراجعة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل أربع مرات.

الشكل رقم (2)

مشاركة جمهورية التشيك في استعراض الدول خلال الدورة الأولى والثانية



وقد خضعت التشيك للاستعراض في ثلاث جولات سابقة، وكانت الجولة الأولى في 16 أبريل 2008 وخلال هذه الجولة قدمت الدول الأعضاء للتشيك 30 توصية قبلت منهم جمهورية التشيك 29 توصية، بينما رفضت توصية واحدة وهي التوصية المتعلقة بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين². أما خلال الجولة الثانية للاستعراض فقد خضعت جمهورية التشيك للمراجعة في 22 أكتوبر 2012، وخلال هذه الجولة قدمت الدول الأعضاء للتشيك 161 توصية قبلت منها 152 واحاطت علمًا بنحو 9 توصيات. أما في الجولة الثالثة خضعت التشيك للمراجعة في 6 نوفمبر 2017 وخلال هذه الجولة قُدمت الدول الأعضاء للتشيك 201 توصية قبلت منها 178 أحاطت علمًا بنحو 23 توصية وفي الجدول المبين أدناه، والشكل رقم (3) موقف التشيك من التوصيات في الجولات الثلاثة

¹ https://yourhrc.org/country-detail/?country=Czech_Republic

² <https://www.upr-info.org/en/news/czech-republic-clarifies-its-position-its-recommendations>

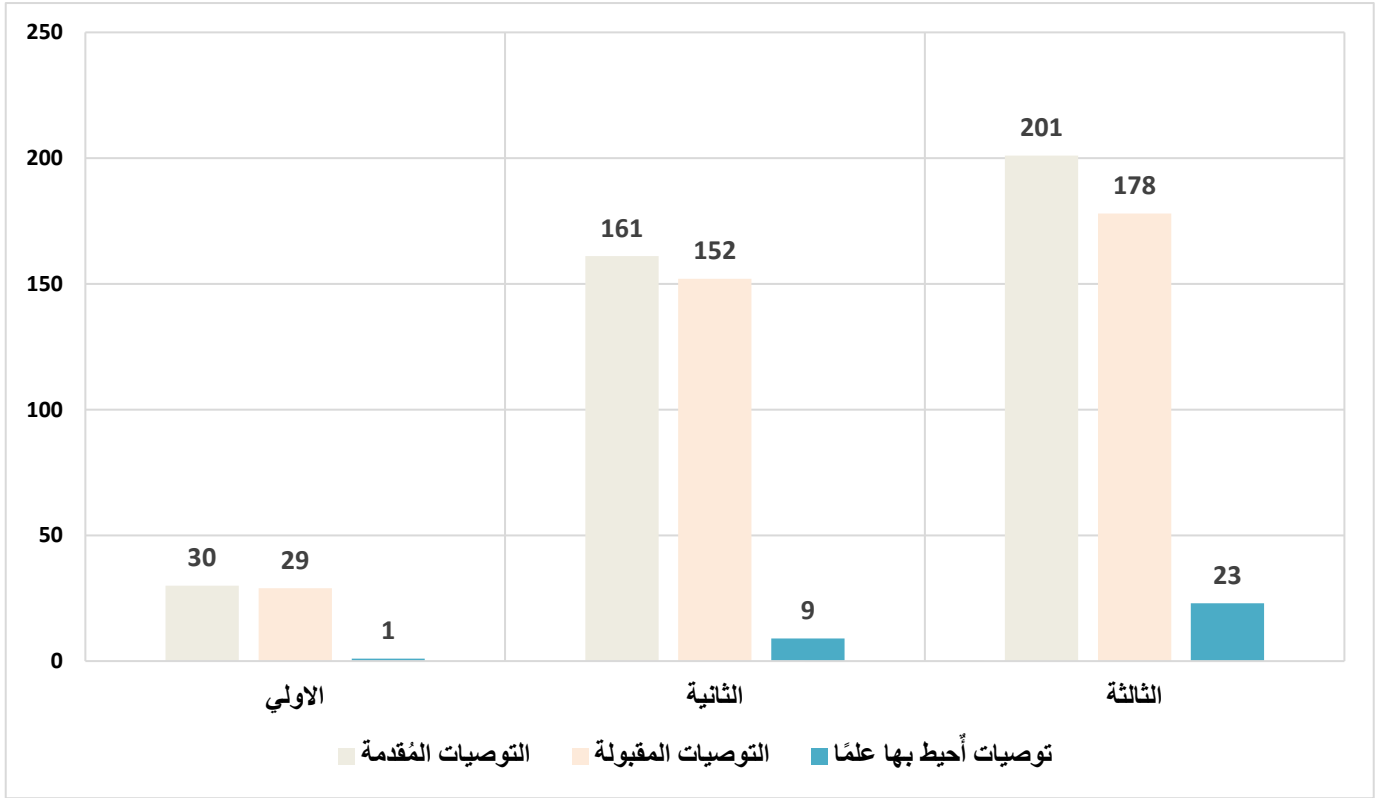
الجدول رقم (1)

موقف التشيك من التوصيات في الجولات الثلاثة للاستعراض

الجولة	التوصيات المُقدمة	التوصيات المقبولة	توصيات أُحيط بها علمًا
الاولي	30	29	1
الثانية	161	152	9
الثالثة	201	178	23

الشكل رقم (3)

موقف التشيك من التوصيات في الجولات الثلاثة للاستعراض



وفي تحليل مؤسسة ماعت للتوصيات التي رفضتها التشيك أو أحاطت بها علمًا نجد أن جمهورية التشيك قد رفضت في الجولة الأولى من الاستعراض أو أحاطت علمًا بتوصية واحدة، وهي التوصية المتعلقة بالانضمام والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين. وفي الجولة الثانية من الاستعراض أحاطت التشيك علمًا بنحو 9 توصيات. ومع مراعاة التوصيات التي جري دمجها والتوصيات المكررة فإن التوصيات التي أحاطت بها علمًا في الجولة الثانية مبينًا في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2) التوصيات التي أحاطت بها التشيك علمًا في الجولة الثانية

توصيات أحاطت بها التشيك علمًا في الجولة الثانية من الاستعراض
الانضمام الي البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
التصديق على بروتوكول باليرمو بجانب اتفاقيتي منظمة العمل رقم 169 و189
فرض حظر صريح على العقاب البدني للأطفال في جميع الأماكن
اجراء تحقيقات شاملة وشفافة بالتعاون مع الإجراءات الخاصة تتناول ما اثير عن مشاركة السلطات التشيكية في برامج سرية لوكالة الاستخبارات الامريكية تتعلق بالاحتجاز التعسفي أو تغيير مكان متهمين او نقلهم سرًا

أما في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، فقد أحاطت جمهورية التشيك علمًا بنحو 23 توصية ومع مراعاة التوصيات المكررة فإن التوصيات المبينة في الجدول أدناه كالتالي:

الجدول رقم (3)

التوصيات التي أحاطت بها التشيك علمًا في الجولة الثالثة

توصيات أحاطت بها التشيك علمًا في الجولة الثالثة من الاستعراض
التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الاصلية والقبلية
توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية
تنقيح القانون الجنائي لتضمنه جرائم التحريض على العنف والتمييز والشتائم العامة ذات الطابع العنصري
مراجعة موقفها من أجل تقديم التعويض للنساء الروما اللاتي كن ضحية التعقيم القسري
تحسين حالة السكان الروما لاسيما اللائي كن ضحية التعقيم القسري
إنشاء الية فعالية لتوفير الجبر والتعويض الشاملين لضحايا التعقيم القسري وغير الطوعي ومقاضاة المتورطين في تلك الممارسات
تمكين النساء ضحايا التعقيم القسري للوصول للعدالة والحصول على التعويض الكافي

تعزيز نظام حماية الطفل بحظر جميع اشكال العقاب البدني للأطفال في جميع السياقات حظرًا صريحًا
التصديق على بروتوكول بالميرو بجانب اتفاقيتي منظمة العمل رقم 169 و189
فرض حظر صريح على العقاب البدني للأطفال في جميع الأماكن
اعتماد قانون بحظر العقاب البدني للأطفال
اعتماد تشريعات محددة تعترف بجريمة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال واستخدامهم في البغاء
اعتماد تعريف واضح وواسع لاستخدام الأطفال في المواد الإباحية وفي البغاء يتفق مع القانون الدولي
تخصيص ما يكفي من الموارد للخدمات الاجتماعية لمنع الفصل الاسري بما في ذلك حالة الأطفال ذوي الإعاقة
اعتماد جميع التدابير اللازمة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإزالة القيود التي قد تحد من أهليتهم القانونية، ولا سيما تشجيع الوصول إلى الإجراءات القضائية والإدارية الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون حالات من التمييز وعدم المساواة
مراجعة قانون إقامة الرعايا الأجانب حتى لا يدفع المهاجرون واللاجئون تكاليف احتجازهم
إنهاء احتجاز المهاجرين واللاجئين، وخاصة الأطفال، سواء كانوا بصحبة أو غير مصحوبين أو منفصلين
وضع حد لاحتجاز جميع الأطفال المهاجرين، برفقة أو غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عن أسرهم
إنهاء احتجاز جميع الأطفال، سواء كانوا مصحوبين أو غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين، وتنفيذ، دون تأخير، بدائل للاحتجاز في القانون والممارسة.
مراجعة قوانينها وممارساتها الوطنية لإنهاء احتجاز جميع الأطفال المهاجرين
الالتزام التام بالتزامها بمخطط الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين، ووضع حد لممارسة إصدار أوامر الطرد قبل تسجيل طلبات اللجوء والامتنال التام لمبدأ عدم الإعادة القسرية

وفي تفسيرها، لعدم قبول بعض التوصيات في الجولة الثالثة من الاستعراض أفادت جمهورية التشيك إنها لا تنوي التصديق على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من منطلق أنها ترى أن الحماية التي توفرها التشريعات الوطنية القائمة كافية

ومتماشية مع جميع الالتزامات الأخرى التي تعهدت بها جمهورية التشيك في مجال حقوق الإنسان ولذلك لا حاجة للتشيك في الانضمام الي الاتفاقية ولم تقبل التوصية بناءً على ذلك. وفي تبريرها لعدم قبول التوصية رقم 14 المتعلقة بـ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية أوضحت إلى أنه لا يوجد سكان أصليون أو قبليون على أراضيها. وفي تبريرها لعدم قبول التوصية رقم 21 المتعلقة بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، أوضحت إن المعاهدة لا توفر طريقاً فعالاً لنزع السلاح النووي وتكرر الالتزامات الدولية فحسب. كما بررت جمهورية التشيك عدم موافقتها على جميع التوصيات المتعلقة بتعويض نساء الروما ضحايا التعقيم القسري بأن الوسيلة الرئيسية لجبر الضرر لصالح ضحايا التعقيم القسري من خلال الإجراءات القانونية وإن جمهورية التشيك نظرت على النحو الواجب في كل شكوى جنائية تم تقديمها فيما يتعلق بقضايا التعقيم غير القانوني، وفي كل حالة من الحالات، جري الانتهاء من إجراءات العدالة الجنائية على النحو الواجب وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

3. الإجراءات الخاصة

تحظي جمهورية التشيك بتعاون محدود مع الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة حيث وجهت التشيك دعوة دائمة الي الإجراءات الخاصة في سبتمبر 2000 مع ذلك كانت اخر زيارة لمقرر خاص الي جمهورية التشيك في سبتمبر 1999، وهي زيارة المقرر الخاص المعني بالعنصرية، وقبلها في الفترة من 20 إلى 25 مايو 1996 استقبلت التشيك زيارة المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية. بينما كان من المفترض ان يزور المقرر الخاص المعني بالحق في السكن جمهورية التشيك في نوفمبر 2001 وكان من المفترض ان يزور الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان جمهورية التشيك في يوليو 2014 إلا إن الزيارتين لم تكتملان كما مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (4) موقف التشيك من التعاون مع الإجراءات الخاصة

الولاية	موقف الزيارة	موعد الزيارة / الموعد المقرر
المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً	اكتملت	مايو 1996
المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية	اكتملت	سبتمبر 1999
المقرر الخاص المعني بالحق في السكن	لم تتم	كان مقرر لها نوفمبر 2001
الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان	لم تتم	كان مقرر لها ان تبدء في يوليو 2014

4. لجان المعاهدات بالأمم المتحدة

التشيك دولة عضو في ثمانى معاهدات أساسية لحقوق الإنسان ومعظم البروتوكولات الملحقه بهذه المعاهدات³، ولم تنضم جمهورية التشيك فقط الى الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إلا إن ثمة تباطؤ من ناحية أخرى لاحظته مؤسسة ماعت في تعاون الدولة هذه لجان المعاهدات لاسيما فيما يخص تقديم التقارير الدورية، فقد تأخرت جمهورية التشيك بشكل عام عن تقديم التقارير الدورية إلى لجان المعاهدات بالأمم المتحدة وقد وصل هذا التأخر في بعض الأحيان لأكثر من ثلاث سنوات⁴.

المحور الثاني: مؤامة القوانين مع المعاهدات الدولية وأنشاء مؤسسة وطنية

1. مؤامة القوانين مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

جمهورية التشيك كما سبق وذكر بمثابة دولة طرف في ثمانى معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، وتشكل هذه المعاهدات جزءًا من الدستور بموجب المادة رقم 10 من دستور جمهورية التشيك وللمعاهدات الدولية بموجب هذه المادة الأسبقية أيضا على القوانين المحلية، ومع ذلك فإن جمهورية التشيك لا تزال لم توفق جميع قوانينها المحلية مع مبادئ وأحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال لم يُدرج قانون مكافحة التمييز وقانون العمل، اللون والنسب من بين اشكال التمييز التي يجب حظرها بما يتعارض مع تعريف التمييز الوارد في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من التمييز العنصري.

في سياق مماثل، لم تتدرج التشيك بعض اشكال التعذيب في المادة 149 من القانون الجنائي بما يتعارض مع المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب، كما لا يوجد مادة قانونية في القانون الجنائي تنص على إنه "لا يجوز التذرع بالظروف الاستثنائية لتبرير الاختفاء القسري بما يتعارض مع المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وقد طالبت اللجنة المعنية بالاختفاء القسري في ملاحظاتها الختامية في سبتمبر 2022 في تعليقها على التقرير الأول للتشيك بأن تجري تعديلًا يؤكد صراحة أنه لا يجوز التذرع بأي ظروف استثنائية ايان كانت لتبرير الاختفاء القسري بما يتفق مع المادة الأولى من الاتفاقية . كما يضع قانون الطفل استثناءات تتيح زواج الأطفال قبل بلوغ سن 18 عامًا بما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل وفي الجدول المبين ادناه القوانين المحلية أو الوطنية التي تتعارض مع المعاهدات والاتفاقية الدولية لحقوق الانسان التي صادقت عليها التشيك.

³ <https://treaties.un.org/Pages/Treaties.aspx?id=4&subid=A&clang=en>

⁴ https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Countries.aspx

الجدول رقم (5) القوانين المحلية وتعارضها مع المعاهدات الدولية

القانون الوطني في جمهورية التشيك	الاتفاقية التي يتعارض معها بعض موادها	أوجه التعارض
قانون مكافحة التمييز قانون العمل	الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري	لم يدرج قانون مكافحة التمييز وقانون العمل " اللون او النسب" من بين اشكال التمييز بما يتعارض مع الاتفاقية
القانون الجنائي	اتفاقية مناهضة التعذيب	لم تدرج التشيك بعض صور التعذيب في المادة 149 من القانون الجنائي بما يتعارض مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب
قانون الطفل	اتفاقية حقوق الطفل	يضع قانون الطفل استثناءات تتيح زواج الأطفال قبل بلوغ سن 18 عامًا
القانون الجنائي	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	لا يوجد حكم مُحدد في القانون المحلي ينص على " عدم جواز التدرع بالظروف الاستثنائية لتبرير الاختفاء القسري بما يتعارض مع المادة الأولى من الاتفاقية
المرسوم رقم 2016/27 بشأن تعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة والموهوبين	اتفاقية حقوق الطفل	يُميز المرسوم بين الأطفال من ذوي الإعاقة وأطفال الروما الذين صنفوا على إن لديهم إعاقات خفيفة وبين الأطفال الآخرين وهو ما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل لاسيما المادة 28 من الاتفاقية

2. إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس

تعد جمهورية التشيك حاليًا من بين أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بدون مؤسسة وطنية تمثل لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان⁵، بدلا من ذلك يوجد أمانة للمظالم ولكنها لا تمثل لمبادئ باريس وتقتصر ولايتها على التعامل مع الشكاوي الفردية لحقوق الإنسان، وقد تلقت التشيك نحو 10 توصيات في الجولة الثالثة من الاستعراض تتعلق أما بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل الي مبادئ باريس او توسيع ولاية امين المظالم الحالية وقد قبلت التشيك جميع التوصيات في هذا الصدد، ومع ذلك لم تنشأ حتي الآن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان⁶. في أكتوبر 2019، أعتد البرلمان في التشيك قرارًا دعا فيه الحكومة إلى اتخاذ خطوات تشريعية واضحة من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بحلول نهاية عام 2020. مع ذلك لم تجري مناقشة هذا القرار. لاسيما في ظل انتشار وباء كورونا ولا تزال جمهورية التشيك لم تنشأ هذه المؤسسة ولا يحق لها التقدم للحصول على التصنيف أ من اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

⁵ https://www.demas.cz/wp-content/uploads/2022/06/demas_nhri_2022.pdf

⁶ انظر التوصيات من 24 إلى 34، على الرابط التالي: https://www.upr-info.org/sites/default/files/documents/2018-03/a_hrc_37_4_a.pdf

المحور الثالث: إيواء الإرهابيين والمنظمات المزعومة صلتها بالإرهاب

ثمة تناقض في استراتيجية جمهورية التشيك الخاصة بالتعامل مع الأشخاص والمنظمات المزعومة صلتهم بالإرهاب أو بجماعة الإخوان المسلمين المُصنفة كجماعة إرهابية من قبل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁷. ففي مطلع عام 2016 صرح الرئيس التشيكي ميلوس زمان بأن جماعة الإخوان المسلمين هي المسؤولة عن موجة اللاجئين الحالية في أوروبا. وإن الهجرة بمثابة غزو منظم، وقد كرر هذه التصريحات في مناسبات متكررة بعد ذلك، وحاول الأخير أن يضيف شرعية على تصريحاته من خلال الادعاء بأنه حصل عليها من قبل من مسؤولين إسلاميين رفيعي المستوى⁸.

مع ذلك تستضيف التشيك مجموعة من المنظمات الدعوية والحقوقية التي يزعم صلتها بالإرهابيين أو تدعم الجماعات الإرهابية علناً، ولعل أبرز هذه المنظمات مركز المجتمعات المسلمة، بجانب الاتحاد العام للطلاب المسلمين، والمؤسسة الإسلامية في براغ وهي مؤسسة لديها فرعاً أيضاً في مدينة برنو ثاني أكبر مدينة في التشيك (انظر الجدول رقم 6)، وفي بيان الصلة المزعومة بين هذه المنظمات وبين الإرهاب والتطرف العنيف توجد بعض الدلائل حيث عبرت المؤسسة الإسلامية في مدينة براغ بجمهورية التشيك، على موقعها الإلكتروني عن تأييدها لبيان اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا بشأن عملية إرهابية وقعت في مدينة ميونخ في ألمانيا في يوليو 2016. كما شاركت المنظمة فيديو عن مكافحة الإسلاموفيا من قبل مجلس العلاقات الأمريكية المعروف اختصاراً بكير وهي منظمة مقرها واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية وترتبط بالإخوان المسلمين. وقد وضعتها بعض الدول أيضاً على قوائم المنظمات الإرهابية⁹. كما تُدار من جمهورية التشيك الجبهة المصرية لحقوق الإنسان وهي منظمة حقوقية تنتقد أوضاع حقوق الإنسان في مصر. وتركز على سياسات الأجهزة الأمنية. علي سبيل المثال في عام 2019 عقدت الجبهة المصرية ندوة طالبت فيها جمهورية التشيك بمنع تصدير الأسلحة إلى مصر بزعم أن ذلك يُخالف سياسات الاتحاد الأوروبي. عُقدت هذه الندوة في معهد الكشافة في مدينة براغ، وقد استخدمت المنظمة هذه الندوة لانتقاد الحكومتين المصرية والتشيكية¹⁰ وسخرت المنظمة في هذه الندوة أيضاً من جهود مصر في مكافحة الإرهاب وهي جهود أشاد بها مجلس الأمن في تقريره حول أنشطة تنظيم داعش¹¹.

وقد انتقد البرلمان التشيكي، وعضو لجنة مراقبة الميزانية في البرلمان الأوروبي، توماس زيديتشوفسكي "Tomáš Zdechovský" هذه المنظمات واصفاً إياها بالخلايا النائمة، وانتقد ما أسماه تمويل الاتحاد الأوروبي للتهديدات التي يتعرض لها قاصداً إن الاتحاد الأوروبي يمول

⁷ WHY DID RUSSIA DESIGNATE THE MUSLIM BROTHERHOOD A TERRORIST ORGANIZATION, <https://bit.ly/3Huksox>

⁸ Case Study: The Dangerous Speech of Miloš Zeman in the Czech Republic, Page 4, <https://bit.ly/3iPmGWf>

⁹ CEE ACTIVITIES OF THE MUSLIM BROTHERHOOD: CZECH REPUBLIC, POLAND, SERBIA Page 9, <https://bit.ly/3XTCTbU>

¹⁰ <http://zpravodajstvi.ecn.cz/?x=2569832>

¹¹ Fourteenth report of the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Da'esh) to international peace and security and the range of United Nations efforts in support of Member States in countering the threat, Page 7, Para 27, <https://bit.ly/3tgzJ5q>

التطرف، وإن الأموال التي مفترض أن تمول الشباب والتنمية تنتهي الي مجموعة من الإرهابيين والمنظمات والحركات الإرهابية¹² وأضاف إن الاتحاد الأوروبي بما في ذلك جمهورية التشيك تبنت نظامًا يتجاهل المنظمات التي تنشر بهدوء الايدولوجيات المتطرفة، قال أيضا إن دائرة المعلومات الأمنية في جمهورية التشيك على وعي بأنشطة هذه المنظمات الإرهابية. وهو ما يثير أسئلة أهم عن سبب بقاء تلك المنظمات في التشيك رغم معرفة الأجهزة الاستخباراتية في التشيك بأنشطتها. ومع عدم وجود احصائيات متاحة بخصوص الإخوان المسلمين أو الشخصيات المتطرفة في جمهورية التشيك إلا إن سيران أطيّش وهي كاتبة المانية من أصل كردي ومُسلمة حذرت جمهورية التشيك في لقاء تلفزيوني، من تزايد خطر الإخوان المسلمون وأدعت انهم يتركزون في منطقة الجسر الأسود " Čern Most " في براغ.¹³

ونقف قليلاً عند وصف توماس زيديتشوفسكي للإرهابيين في جمهورية التشيك بالخلايا النائمة، لأن هذا الوصف قد تؤكد واقعة الإرهابي سامر شحاته الذي نشأ في براغ في التشيك لعائلة معتدلة حتي خرج منها في عام 2017، بينما عاد الي التشيك بعد اعتقاله في الأردن في عام 2018 بتهمة تمويل الإرهاب ومساعدة جماعات إرهابية في سوريا لاسيما جبهة تحرير الشام "النصرة سابقاً"¹⁴، وفي مايو 2022 حُكّم عليه بالسجن 10 سنوات للاتهامات المذكورة، لقد اعترف شحاته للقاضي بأنه ارسل اثنين من اقرباءه من بينهم شقيقه الأصغر عمر الي سوريا وكان هؤلاء يعيشون أيضا في جمهورية التشيك¹⁵، لقد اعترف أيضا شحاته إن شقيقه عمر لا يزال علي قيد الحياة لكنه غادر هيئة تحرير الشام ويعمل في تدريس اللغة الإنجليزية في بعض المناطق في غرب سوريا¹⁶. وهنا يحتم على جمهورية التشيك تتبع هؤلاء المتطرفين الذين يعيشون على أراضيها في الوقت الحالي وبعضهم وفقا لدائرة المعلومات الأمنية يحملون الجنسية التشيكية منعًا لانضمامهم للجماعات الإرهابية، ومراقبة تحركاتهم التي قد يتمثل بعضها في تمويل هذه الجماعات، يدعم ذلك أيضا ما أوضحه توميو أوكامورا عضو مجلس النواب في التشيك، الذي افاد بأن ثمة غرف سرية للدعوة على صلة بالإرهابي سامر شحاته يتردد عليها افراد على صلة بالنشاط الجهادي، أحد هذه الغرف في منزل في قرية صغيرة في قرية Tuchoměřice شمال غرب براغ.¹⁷

ورغم تفادي هذه المنظمات الإشارة صراحة إلي ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين إلا إن تقرير لمشروع مكافحة التطرف نبه إلى إن الإخوان يهيمنون على غالبية هذه المؤسسات، وقد ربط التقرير هذه الهيمنة بأن الأعضاء الفعالين في هذه المؤسسة يحتم عليهم الحضور في الفعاليات التي تنظمها جماعات الإخوان المسلمين في أوروبا ونشر مخرجات هذه الفعاليات باستمرار علي منصاتهم علي مواقع التواصل الاجتماعي، كما تقول تقارير محلية تشيكية إن

¹² <https://bit.ly/3J0CWOL>

¹³ <https://bit.ly/3iGEgM9>

¹⁴ <https://reportermagazin.cz/a/pcEjS/salafiste-od-vltavy>

¹⁵ <https://bit.ly/3iQ33gM>

¹⁶ <https://reportermagazin.cz/a/pcEjS/salafiste-od-vltavy>

¹⁷ <https://bit.ly/3IZ9hFC>

مشكلة الإخوان المسلمين لا تتمثل في التخطيط لهجمات إرهابية على السكان إلا إنها أكثر حركة دينية تقوم بنشر الأفكار المتطرفة بين المسلمين الذين يعيشون في الدول الأوروبية بما في ذلك التشيك. في سياق متصل تداول بعض مستخدمي التواصل الاجتماعي ما يفيد بأن متفجرات C4 التي تصل الي الإرهابيين في سيناء وتستخدم في العمليات الإرهابية جري ضبط 500 كيلو منها في عام 2018 فقط¹⁸ تخرج من بعض المصانع في جمهورية التشيك وتُشحن منها، حتى تصل الي وجهتها النهائية وهم الإرهابيين¹⁹. يمكن ان يتفق ذلك مع واقعة ضبط الإرهابي Dominik Kobulnick، الذي عثر المحققون الجنائيون في شقته في نهاية عام 2017 على مواد كيميائية لإنتاج المتفجرات.

الجدول رقم (6) المنظمات المزعوم صلتها بالإرهاب في التشيك

اسم المنظمة	أسم المنظمة باللغة التشيكية	سنة التأسيس
مركز المجتمعات المسلمة	střed Muslimsk ch Obc	1991
الاتحاد العام للطلاب المسلمين	Všeobecný Svaz Muslimských Studentů a Mládeže	1991
المؤسسة الإسلامية في براغ	Isl msk nadace v Praze	1993
المؤسسة الإسلامية في برونو	sl msk nadace v Brne	1994
الاتحاد الإسلامي	Muslimsk unie	2000
الجهة المصرية لحقوق الانسان	Egyptsk fronta pro lidsk pr va	2017

ملحوظة: البيانات الخاصة بالمنظمات الدعوية لمشروع مكافحة التطرف

المحور الرابع: حقوق الأقليات وخطابات الكراهية

يُقدر عدد الأقليات في جمهورية التشيك بنحو 250 ألف، تشكل اقلية الروما أو الغجر الأغلبية منهم بما يتراوح بين 150 ألف إلى 200 ألف وفقا لمجموعة الأقليات الدولية²⁰. فيما يشكل البقية المسلمين (10 آلاف وفقا لتقرير الحريات الدينية الصادر عن الخارجية الأمريكية) والمهاجرين واليهود واقليات أخرى مثل الأقلية البولندية. وقد التزمت جمهورية التشيك في تعهداتها الطوعية المقدمة الي مجلس حقوق الانسان إبان تقديمها لشغل عضوية المجلس، بالعمل على تعزيز أوضاع حقوق الإنسان بما في ذلك مكافحة التمييز ضد الروما / الغجر ومنع خطابات الكراهية والتحيزات النمطية ضد افراد الأقليات، وباعتبار ان الروما هم الأقلية الأكبر فقد تعرضوا لممارسات تتنافي مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، فلا يزالنا النساء ضحايا التعقيم القسري يواجهن تحديات بالغة في الحصول علي التعويض التي اقره قانونا دخل حيز التنفيذ في أغسطس 2021، كما واجه أطفال الروما فصلاً عنصرياً إبان حصولهم علي التعليم، كما

¹⁸ <https://bit.ly/3iSyozl>

¹⁹ <https://bit.ly/3GQdn0k>

²⁰ <https://bit.ly/3XAiUiN>

تعرضت تلك الأقلية للتمييز في التوظيف وفي الحصول علي الخدمات من الجهاز الإداري للحكومة

وقد أدخلت في العقدين الماضيين تحسينات لمعالجة وضع الرومًا ومن بينها تشريع قانون مكافحة التمييز بجانب دخول الرومًا فيما يسمى مجلس مجلس القوميات، إلا إنهم ما زالوا يتعرضون لعقبات وممارسات تعسفية تحد من حصولهم علي حقوقهم بشكل كامل

ويمكن ايجاز الممارسات التعسفية ضد هذه الأقلية في الآتي:

التباطؤ في تعويض النساء ضحايا التعقيم القسري أو أسرههم، في الفترة ما بين 1996 و2012 خضع النساء من أقلية الروما في جمهورية التشيك للتعقيم القسري غير الطوعي وذن موافقتهن وهو برنامج نفذته الحكومة ضد نساء الأقليات في الماضي وقد مثل شكل من اشكال العنف الممنهج التي قد يرقى الي التعذيب وفقا المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولم تفلح محاولات منحهن تعويضًا إلا في عام 2021 عندمًا اقر البرلمان قانونًا في يونيو 2021 وأقره الرئيس في أغسطس ليدخل حيز التنفيذ²¹. يمنح القانون تعويضًا للنساء اللائي تعرضن للتهجير القسري بنحو 300 ألف كورونا تشيكية، ورغم دخول القانون حيز التنفيذ إلا إن النساء اللواتي يحق لهن الحصول على تعويض لا يزلن يواجهن مشاكل اثناء توجهن للحصول على التعويضات المستحقة، فعلي سبيل المثال تمثل الطريقة التي تعالج بها طلب التقدم للحصول على تعويض اجراءً معقدًا قد يثني هؤلاء النساء عن متابعة طلبهن حيث يمكن ان يستمر لمدة 60 يومًا دون الرد على احقية المرأة المتقدمة بالتعويض من عدمه، قالت بعض التقارير ان الطلب قد يستغرق فترة أطول للبت فيه²².

التعليم، يشكل الطلاب من الروما وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نحو 3% من إجمالي الطلاب في جمهورية التشيك مع ذلك يعاني الطلاب من أقلية الروما من التمييز مقارنة بغيرهم من الطلاب الآخرين، ووفقا لوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية فإن الأطفال من هذه الأقلية يجري تشخيص حالتهم على نحو خاطئ بأنهم لديهم إعاقة عقلية خفيفة من أجل إلحاقهم بمدارس التعليم الخاص أو برامج مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة ويجري فصلهم عن باقي الأطفال من المواطنين وهي مدارس لا تحظى بالدعم الكاف بما في ذلك عدم كافية الموارد البشرية والمالية²³، وقد اعتبرت اللجنة المعنية بالقضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل في ملاحظتها الختامية إن هذه التمييز يرسخ للفصل العنصري وهو ما يتعارض أيضا مع اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، ويتفق ذلك أيضا مع حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي اقرت في حكم سابق بأن الأطفال الروما قد أرسلوا الي مدارس يرتداها الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة دون مبرر كاف بما يشكل فصلاً عنصرياً. يترتب على ذلك أن غالبية الشباب الفجر لا يكملون تعليمهم الثانوي.

²¹ Czech Republic should intensify efforts to combat stereotypes and hate speech against national minorities, <https://bit.ly/3GOGebK>

²² <https://bit.ly/3IUywsP>

²³ Page 9, <https://bit.ly/3QNoKuh>

وتتراوح نسبة من خرجوا من التعليم في سن مبكرة بين الشباب الغجر الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا من 72 إلى 85%²⁴

التمييز ضد الروما في الجهاز الإداري للدولة، يتعرض الأشخاص من اقلية الروما للتمييز عند حصولهم علي الخدمات في الجهاز الحكومي لدولة التشيك ما يتعارض مع القوانين المحلية، تنص الفقرة 4 من المادة 16 من القانون الإداري إنه " يحق لمواطني الجمهورية التشيكية المنتمي إلى أقلية قومية والذي عاش لفترة طويلة في أراضي الجمهورية التشيكية اثناء تقديمه لطلبات او مذكرات او حصوله علي خدمات من الهيئات الإدارية ان يتصرف بلغة أقليته القومية ، وإنه إذا لم يكن لدى الهيئة الإدارية مسؤول يمكنه التواصل بلغة الأقلية وهناك حاجة إلى الترجمة الفورية تتحمل السلطة تكلفة هذه الترجمة. هذا الحق ينطبق على السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية إلا إن ثمة تباطؤ في العمل على تنفيذ هذه المادة من القانون المذكور أعلاه²⁵.

التمييز في التوظيف، يُمكن القول إن سياسة التوظيف ومنح فرص العمل في جمهورية التشيك لا تتصدي للتمييز العنصري في التوظيف وفي أماكن العمل، وثمة علاقة سببية بين محدودية حصول افراد الروما على التعليم وانخفاض قبولهم في التوظيف، وهم معرضون أكثر من غيرهم للتمييز في سوق العمل الرسمي. علي الرغم ان معدل البطالة في عام 2019 قبل جائحة كورونا قد انخفض لأدني معدل في تاريخ جمهورية التشيك. ورغم إن التشيك تحظى بأقل معدل للبطالة في أوروبا²⁶ إلا إن ثمة ارتفاع لاحظتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في نسبة البطالة لأفراد الروما ونقص تمثيلهم في القطاع العام، كما يواجه هؤلاء الأشخاص تحديات في سوق العمل بسبب التحيز والتمييز غير المباشر، إلى جانب الافتقار إلى التعليم أو التدريب المناسبين وفقا للجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري²⁷. كما تفيد تقديرات إن ثلاثة من بين كل أربعة من هذه الأقلية يتعرضون للتمييز عند البحث عن العمل²⁸ وهو ما يتعارض مع المادة السابعة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التمييز في السكن، تقدر استراتيجية مكافحة الاستبعاد الاجتماعي ان ما بين 80 الي 100 ألف يعيشون في حالة من الاستبعاد الاجتماعي بما في ذلك نحو 600 منطقة غير مخططة ومهمشة اجتماعيًا ويترتب على ذلك مستوي معيشي غير لائق وضعف في الوصول الي الخدمات الاجتماعية والعامة وفقا لتقرير صادر عن وكالة الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي. فإن 42% من الغجر يعيشون في مناطق سكنية ملوثة أما بالدخان وعوادم السيارات أو بالغبار. في سياق مماثل يواجه هؤلاء الأفراد خطر الإخلاء القسري، حيث قال عدد من سكان تلك الأقلية الذين يعيشون فيما يعرف بالمنازل الفنلندية في حي هرروسوف وهي منازل تملكها

²⁴ Page 18, https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2014-roma-survey-dif-employment_cs.pdf

²⁵ <http://zakony.centrum.cz/spravni-rad/cast-2-hlava-2-dil-3-paragraf-16>

²⁶ <https://msmstudy.eu/the-czech-republic-has-the-lowest-unemployment-rate-in-europe/>

²⁷ Committee on Racial Discrimination urges Czechia to adopt special measures to eliminate historic and deep-rooted discrimination of Roma, <https://bit.ly/3GPqpuP>

²⁸ Page 30, https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2014-roma-survey-dif-employment_cs.pdf

شركة عقارية المانية، تُعد أكبر مانح للإيجارات السكنية في جمهورية التشيك. إنه منذ عام 2020 اشترت شركة أخرى أكثر من 42500 شقة في جمهورية التشيك، خاصة الوحدات التي كانت تستخدم لإيواء عمال المناجم وإن الشركة تريد بيع مزيد من ممتلكاتها العقارية وقامت بالتفاوض مع بعض المستأجرين لهذا الغرض. ما يعني أن السكان الآخرين الذين يستأجرون من هذه الشركة يخشون أن يفقدوا مساكنهم²⁹ أو يتعرضون لخطر الإخلاء القسري. وقد تردد إن هذه الضغوط والمفاوضات تهدف إلى إجبار الروما على الانتقال إلى مناطق معزولة أو البقاء فيها وفقاً للجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، أخيراً لم تواجه الحكومة التشيكية التمييز ضد الغجر في مجال السكن تشير تقارير إلى 458 حالة تمييز ضد الروما الذين وجدوا شققاً سكنية شاغرة مع ذلك واجهوا إيجارات مرتفعة أو عدم ميل أصحاب العقارات في استئجار شقق لأفراد تلك الأقلية³⁰.

فيما يخص خطابات الكراهية، تحظر المادة 356 من القانون الجنائي التشيكي التحريض على الكراهية³¹ مع ذلك فإن بحث قُطري اجري بتمويل من الاتحاد الأوروبي أكد أن 75% من المواطنين من غير الأقليات في جمهورية التشيك يرون إن التعايش مع الروما بمثابة مشكلة.³² دفع تعرض الروما لهذه الخطابات نشطاء من هذه الأقلية إلى رفع شكاوى جنائية لمساءلة الأشخاص الذين يحرضون ضدهم على الأنترنت. وفي سياق متصل أكد استطلاع رأي حكومي سابق أن 70% من المواطنين في التشيك يرفضون استقبال لاجئين من سوريا أو من شمال أفريقيا ورغم أن التشيك تستقبل عدد أقل من اللاجئين مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي إلا أن تلك النسبة ارتفعت بعد الحرب الروسية الأوكرانية وتصل نسبة اللاجئين في الوقت الحالي لأكثر من 300 ألف لاجئ في جمهورية التشيك بينما وصل عدد طالبي اللجوء لنحو 1146 طلب لجوء حتى عام 2020. يزيد من هذه الخطابات استخدام سياسيين وشخصيات عامة، بمن فيهم أعضاء في البرلمان ورؤساء بلديات وأعضاء في الحكومة، لخطاب الكراهية العنصرية والشعارات المعادية للمهاجرين والروما بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في نشر الصور النمطية العنصرية ومشاعر التحيز ضد جماعات الأقليات والخوف من المهاجرين. وفقاً للجنة الاستشارية المعنية بالاتفاقية الاطارية لحماية الأقليات فإن خطابات الكراهية في التشيك تدعمها تصريحات بعض السياسيين ما يؤدي إلى جو من التهيب حيث يتردد عدد كبير من أفراد الأقليات القومية المطالبة بحقوقهم³³. ورغم أن وزارة الداخلية في جمهورية التشيك ادعت أن جرائم خطابات الكراهية انخفضت في عام 2021 بنسبة 26% مقارنة بعام 2020 إلا أن نفس التقرير افاد أن عدد الجرائم بدافع الكراهية ضد الغجر ارتفعت من 19 إلى 33 حالة في عام 2021. ما شكل 30.6 % من العدد الإجمالي للجرائم ذات الصلة³⁴.

²⁹ Czech Republic's third-largest city sees demonstration for dignified housing, Romani people among the protesters, <https://bit.ly/3Xlvd2e>

³⁰ Page 25, <https://bit.ly/3kg8uFY>

³¹ <http://www.errc.org/press-releases/czech-roma-rights-activists-file-criminal-complaints-against-online-hate-speech>

³² Page 15, <https://bit.ly/3ZOljb8>

³³ Page 4, <https://bit.ly/3WkShNd>

³⁴ <https://bit.ly/3GPqPkX>

التوصيات:

- إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- ادماج الأطفال من الفجر في التعليم الرسمي ومنع الفصل العنصري بين الأطفال في التعليم بما يتفق مع المعاهدات الدولية التي صادقت عليها التشيك واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم؛
- إعادة النظر في التوصيات التي أحاطت بها علماء جمهورية التشيك في الجولة الثالثة من الاستعراض لاسيما التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين؛
- تتبع أنشطة الأشخاص والمنظمات التي يزعم صلتها بالإرهاب وتقييد ومراقبة تحركاتهم
- فتح تحقيق واسع في وقائع نقل مادة C4 شديدة الانفجار الي الارهابيين في سيناء ومناطق اخري في الشرق الأوسط
- تنفيذ استراتيجية إدماج الروما 2021-2030 في أسرع وقت ممكن، بالتشاور الوثيق مع ممثلي الروما. مع ضرورة أن تتضمن خطة عمل تنفيذية بها مؤشرات واضحة تسمح برصد وتقييم الأثر
- مؤامة جميع التشريعات والقوانين الوطنية مع مبادئ وأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك قانون مكافحة التمييز وقانون العمل وبعض احكام القانون الجنائي
- ضمان حصول الروما على السكن اللائق ومواجهة تواجه الحكومة التشيكية التمييز العنصري القائم علي الحق في السكن
- تشجيع الأطفال الروما على مواصلة الدراسة بمعرفة الأسباب الجذرية لإقدام قطاع كبير منهم على الانقطاع عن الدراسة
- اتخاذ مزيد من الخطوات لمنع خطاب الكراهية، لاسيما الصادر عن سياسيين أو مسؤولين حكوميين أو في وسائل الإعلام
- منح النساء ضحايا التعقيم القسري التعويضات التي اقرها القانون والقضاء على العقوبات التي تحول دون ذلك
- بذل مزيد من الجهود الإضافية لاحترام حقوق جميع الأقليات القومية في الممارسة العملية